

منظمات حقوق إنسان محلية ودولية في رسالة إلى المفوضية الأوروبية حول مفاوضات التعاون بين الشرطتين الأوروبية والمصرية

2025 written by TEST1 | 30



الموضوع: مخاوف المجتمع المدني بشأن اتفاقيات التعاون بين اليوروبول ومصر

عزيزي المفوض برونر

يتفاوض الاتحاد الأوروبي حاليًا على اتفاقية عمل بين اليوروبول ومصر لتعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون الأوروبية والمصرية.

في سبتمبر/أيلول الماضي، صرحت المفوضية إلفا يوهانسون للصحافة أن المفوضية الأوروبية على وشك توقيع اتفاقية بين مصر واليوروبول ووصفت مصر بأنها "شريك إستراتيجي حقيقي للاتحاد الأوروبي والاستقرار في المنطقة"^[1]. كما ورد أنها أثنت على "معاملة مصر للمهاجرين واللاجئين، وخاصة الفارين من الحرب الأهلية في السودان".

ومع ذلك، فقد وثقت منظمات حقوق الإنسان العديد من حالات الاعتقال الممنهج للاجئين والمهاجرين، والاحتجاز التعسفي، وحملات الإعادة القسرية التي تقوم بها السلطات المصرية ضد السودانيين^[2]، فضلاً عن القمع السياسي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

نحن الموقعون أدناه من مهاجرين ولاجئين ومنظمات رقمية وحقوقية نود أن نشارككم مخاوفنا الجدية بشأن التعاون المحتمل مع مصر في مجال إنفاذ القانون والأمن، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على حقوق الإنسان في مصر. بالتالي فإننا نطلب توضيحات من المفوضية بشأن تعاملها مع المفاوضات وتقييمها لحالة حقوق الإنسان في مصر.

قد يؤدي اتفاق العمل بين اليوروبول إلى إضفاء الشرعية على ممارسات الشرطة المصرية غير القانونية

على الرغم من أن اتفاق العمل يستثني تبادل البيانات الشخصية، إلا أن إبرام مثل هذا الاتفاق بين اليوروبول ومصر سيحمل ثقلًا سياسيًا كبيرًا. الواقع أن مثل هذا الاتفاق قد يؤدي إلى المخاطرة بإضفاء الشرعية على الشرطة المصرية كشريك تعاون شرعي وموثوق به للاتحاد الأوروبي، على الرغم من تورطها الموثق جيداً في انتهاكات حقوق الإنسان وفرض الحكم الديكتاتوري في البلاد^[3].

لقد أكدت لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قبل عام “المزاعم الثابتة” عن “الاستخدام المنهجي للتعذيب وسوء المعاملة من قبل ضباط الشرطة وحراس السجون” والجيش، “بشكل رئيسي ضد المعارضين السياسيين ومنتقدي الحكومة”^[4]. يوجد في مصر ما يقدر بنحو 60 ألف سجين سياسي. كما أشارت الأمم المتحدة أيضاً إلى التعريف الفضفاض للإرهاب الذي استخدم لإسكات المعارضين السياسيين^[5]. وأفادت أن “الأشخاص المتهمين بالإرهاب غالباً ما يتعرضون للاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري، وأن إجراءات المحاكم في قضايا الإرهاب غالباً ما تفتقر إلى الضمانات الإجرائية الأساسية لضمان محاكمات عادلة”^[6].

بالإضافة إلى ذلك، استخدمت المحاكم المصرية عقوبة الإعدام لقمع المعارضة السياسية، إذ تم الإبلاغ عن “فورة” إعدامات في عام 2021، ولا يزال العديد من المحكوم عليهم بالإعدام محكوم عليهم بالإعدام بما في ذلك أولئك الذين كانوا أطفالاً وقت صدور الحكم^[7]. هذا أمر مقلق للغاية بالنظر إلى أن الدوافع الأساسية للاتحاد الأوروبي لإقامة تعاون شرطي مع مصر هي مكافحة الإرهاب و”منع التطرف”^[8]، وأقل ما يقال عن تصريح المفوض يوهانسون العلني هو أنه مثير للدهشة على أقل تقدير، فقد تراكمت التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين وطالبي اللجوء السودانيين في مصر^[9].

علاوة على ذلك، فقد أفادت التقارير أن قانون اللجوء الذي تم إقراره مؤخراً يتعارض على الأرجح مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي، بينما يتجاهل مخاوف الحماية الحاسمة للاجئين وطالبي اللجوء^[10]. حتى إذا اقتصر تبادل المعلومات على المعلومات الاستخباراتية والإستراتيجية (أي البيانات غير الشخصية)، فهناك خطر كبير من أن يؤدي تبادل المعلومات إلى تقويض المساءلة والعدالة، كما أنه قد يؤدي إلى خطر كبير في تسهيل و/أو تبويض المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في مصر

والاتحاد الأوروبي (لا سيما على حدودها).

وبالتالي، نطلب توضيحاً بشأن عملية تقييم المفوضية لضرورة وتناسبية التعاون مع مصر في مجال إنفاذ القانون من أجل المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي، في ضوء السجل السيئ لحقوق الإنسان الذي تم تسليط الضوء عليه أعلاه، وكما طلب البرلمان الأوروبي في قراره الصادر في 4 يوليو/تموز 2018 (الفقرة 1)^[11].

ونشير أيضاً إلى أن الرئيس الحالي للجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الأوروبي قد طلب أيضاً هذا التوضيح في سؤال مكتوب إلى اللجنة^[12].

عدم توافق أي اتفاقية مستقبلية مع مصر تتضمن تبادل البيانات الشخصية مع الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي

نفهم أن اتفاقية العمل المحتملة لن تكون سوى خطوة أولى نحو علاقة تعاون أعمق مع السلطات المصرية، إذ يدفع الاتحاد الأوروبي مصر لبدء التفاوض على اتفاقية دولية مع اليوروبول تسمح بتبادل البيانات الشخصية^[13]. ومع ذلك، لم تظهر مصر اهتماماً كبيراً بهذا النوع من الاتفاقيات^[14].

تتعارض إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعاون مع دول ثالثة حول البحر الأبيض المتوسط في مجالات التعاون الشرطي والقضائي ومراقبة الحدود والهجرة بشكل أساسي مع معايير الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (كما هو منصوص عليه في المعاهدات). فهي تغض الطرف عن قصد عن الفظائع التي ترتكبها الأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية وأنظمة الفصل العنصري. وبدلاً من ذلك، فإنها تضع المصالح الأمنية فوق أي اعتبار للعدالة والديمقراطية وحقوق الناس وحياتهم^[15].

من شأن اتفاقية دولية أن تضيف الشرعية نفسها التي تضيفها اتفاقية عمل، بينما تثير في الوقت نفسه مخاطر أكثر خطورة من الأضرار والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونخشى أن يشمل ذلك استخدام اليوروبول كقناة للقمع العابر للحدود من قبل قوات الأمن المصرية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في المنفى^[16].

لقد أثار موقف البرلمان العديد من الأسئلة الهامة فيما يتعلق بالصواب السياسي لإبرام اتفاقية مع مصر، ولكنه أثار أيضاً مخاوف كبيرة بشأن احترام الحقوق الأساسية. وقد طلب على وجه التحديد أن تجري المفوضية تقييماً مناسباً للأثر من أجل "إجراء تقييم متعمق للمخاطر التي تشكلها عمليات نقل البيانات الشخصية إلى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بحقوق الأفراد في الخصوصية وحماية البيانات، وكذلك بالنسبة للحقوق والحريات الأساسية الأخرى التي يحميها الميثاق"^[17]. ومع ذلك، تجاهلت ولاية التفاوض آراء البرلمان إذ وافق المجلس عليها قبل شهر من اعتماد البرلمان لقراره^[18].

نود أن نعرف ما إذا كانت المفوضية قد أجرت أي عناية واجبة في مجال حقوق الإنسان أو حماية البيانات، بما في ذلك تقييم الأثر، كما طلب البرلمان، وإذا كان الأمر كذلك، فمتى ستعلن عن هذا التقييم. نطلب منكم الرد علينا من خلال مشاركة هذه المعلومات وتوضيح ما تم إجراؤه من عناية واجبة قبل و/أو

في أثناء المفاوضات بشأن ترتيب العمل هذا، إن وجدت.

سيضمن ذلك شفافية عملية صنع القرار وخضوعها للمساءلة. وعلى وجه الخصوص، نحثكم على تقديم تفاصيل عن خطة المفوضية لضمان أن يكون مستوى الحماية، لا سيما حماية البيانات والخصوصية ومكافحة التمييز، الناتج عن أي اتفاق تشغيلي محتمل مع مصر معادلاً بشكل أساسي لمستوى الحماية في قانون الاتحاد الأوروبي، سواء في القانون أو في الممارسة العملية من جانب الطرفين. وفي هذا الصدد، نشارك البرلمان الأوروبي وجهة نظره بأنه إذا لم يكن ذلك مضموناً، فلا يمكن إبرام مثل هذا الاتفاق.

هناك أسباب جوهرية للاعتقاد بأن مصر لا تفي بهذه المتطلبات. على سبيل المثال، فيما يتعلق بحماية البيانات، عانى قانون حماية البيانات الأول من نوعه في مصر لعام 2002 من العديد من أوجه القصور^[19].

علاوة على ذلك، على الرغم من أنه كان من المفترض أن يدخل القانون حيز التنفيذ في أكتوبر 2020، إلا أنه لم يتم تنفيذه على الإطلاق بسبب عدم إصدار الحكومة للائحة التنفيذية للقانون (اللوائح)، ما يعني أن مصر ليس لديها حالياً إطار قانوني لحماية البيانات^[20].

نحن نعتقد بقوة أنه يجب على الاتحاد الأوروبي أن يوقف كل محاولات توقيع أي نوع من اتفاقيات التعاون الشرطي مع مصر، وأن يستخدم نفوذه مع مصر للمطالبة بإصلاحات تحمي حقوق الإنسان والحريات المدنية والعدالة والديمقراطية.

نشكركم على اهتمامكم ونتطلع إلى ردكم. وفي هذه الأثناء، سنظل رهن إشارتكم للإجابة عن أي أسئلة لديكم.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام